من الشرق الأوسط الكبير إلى صفقة القرن: مصيدة السلام وصفرية الصراع

FROM THE GREATER MIDDLE EAST TO THE DEAL OF THE CENTURY: THE PEACE TRAP AND THE ZERO-SUM GAME

سفيان فوكة[1]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية -جامعة بومرداس،(الجزائر) fk.sofiane@yahoo.fr

تاريخ الإرسال: 2020/03/28 تاريخ القبول: 2021/05/30 تاريخ النشر: جوان 2021

الملخص:

تشكل دولة الاحتلال الإسرائيلي أحد أبرز التحديات التي تواجه العالم العربي والتي يتأسس وفقا لمصالحها مفهوم الشرق أوسطية؛ حيث تتقاطع الإستراتيجيتين الصهيونية والغربية في إقامة نظام شرق أوسطي يبتعد تدريجيا عن الاستخدام المباشر للسلاح كمدخل للهيمنة الغربية وإقامة إسرائيل الكبرى من جهة أخرى ليستبدل منطق السلاح بأسس اقتصادية فالسلام والتعاون الاقتصادي كفيلان بتحقيق أمن إسرائيل من خلال بناء بنية تحتية ومشاريع اقتصادية تعزيز التحالف مع النظم العربية لما بعد الحراك، وذلك بعد أن لعب الصراع العربي- الإسرائيلي دورا كبيرا في عرقلة النمو الديمقراطي في العالم العربي ولم يكُن ذلك بمعزل عن القوى الدولية التي لم ترغب في إحداث التغيير حفاظًا على مصالحها، هكذا يتأسس الترابط العضوي بين الغرب والصهيونية من حيث وحدة الموقف تجاه المنطقة العربي فكلما تعثر البناء الديمقراطي كلما هيمنت دولة الاحتلال وحلفاؤها عليها وهو ما يبرز من خلال مشاريع الإدارات الأمريكـــية المتعاقبة من مشروع الشـــرق الأوسط الكبير إلى صفقة القرن لإدارة ترامب.

الكلمات المفتاحية: صفقة القرن، الشرق الأوسط الكبير، القضية الفلسطينية، الصراع العربي الإسرائيلي، الصهيونية.

Abstract

The Israeli occupation state is one of the most prominent challenges facing the Arab world, where the Zionist and Western strategies intersect in establishing a Middle Eastern system that gradually moves away from the direct use of weapons as an approach to domination, where the logic of weapons is replaced by economic foundations. Peace and economic cooperation are enough to achieve Israel's security, after playing the Arab conflict The Israeli plays a major role in obstructing democracy in the Arab world. Thus, the organic connection between the West and Zionism becomes clear in terms of the unity of the stance towards the region. Aa successive US administrations of the Middle East Project to the great deal of the century.

المؤلف المرسل: سفيان فوكة ، الإيميل: fk.sofiane@yahoo.fr

Key words: Deal of the Century, the Greater Middle East, the Palestinian cause, the Arab-Israeli conflict, Zionism.

المقدمة

لا تزال الدولة العبرية من التحديات الرئيسة للأمة العربية ومؤشرا واضحا على سياسة التجزئة التي فرضها الإستعمار على العرب، واعتُبر قيام دولة اليهود (14 ماي 1948) نجاحا للحركة الصهيونية ومشروعها في فلسطين وإخفاقا حادا لدعاة الوحدة العربية، والفكر الصهيوني بطبيعته فكر مسيطر يسعى للهيمنة على الغير لذا فإن الدولة العبرية ستعمل على ترسيخ هيمنتها مستغلة وجود التناقضات بين الأنظمة العربية، فنتائج الوجود الصهيوني في فلسطين لا يؤثر فقط على فلسطين فحسب بل على الأمة العربية ككل، وهذا ما ظهر بعد إعلان قيام الدولة العبرية والحروب التي تلتها مع العرب، وقيام إسرائيل بحملات استيطانية في المنطقة من خلال استعمارها لجزء من أراضي الأردن وسوريا ومصر ولبنان[1]، وقد مثلت الدولة العبرية منذ تكونها في قلب البلاد العربية حصنا للولايات المتحدة الأمريكية، تقوم بحماية مصالحها في المنطقة، فالمفهوم الصهيوني في تجزئة البلاد العربية يلتقي مع المفهوم الأمريكي والأوروبي، وإذا كان رئيس وزراء بريطانيا "بالمرستون" (Lord Palmerston) (1784-1865) قد طالب في منتصف القرن التاسع عشر بخلق دولة دخيلة في المنطقة لتبقى الدول العربية مجزأة فإن "برجنسكي" قد تحدث صراحة في كتابه "بين عصرين" (Between Two Ages: America's Role in the Technetronic Era,) عن ضرورة استمرار البلاد العربية مجزأة ودعى إلى خلق عوامل جدية لبث الفتنة والخلافات بين الدول العربية حيث يرى أن "الشرق الأوسط مكونٌ من جماعاتٍ عرقيةٍ ودينيةٍ مختلفةٍ يجمعها إطارٌ إقليمي، فسكان مصر ومناطق شرق البحر المتوسط غير عرب؛ أما داخل سوريا فهم عرب، وعلى ذلك فسوف يكون هناك شرق أوسط مكوّن من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة – الأمة، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفيدرالي؛ وهذا سيسمح للكانتون "الإسرائيلي" أن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية"[2].

ان الصهيونية حركة سياسية عالمية منظمة استندت إلى مفاهيم تَوَارُثِيةٍ وتاريخيةٍ مختلفة من أجل إقناع اليهود بالذهاب إلى فلسطين، وتكونت العناصر الأساسية للصهيونية في المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في مدينة بال السويسرية عام 1897 بزعامة "تيودور هرتزل" (Theodor Herzel) (1860-1904)[3]، واعتبرت القضية الفلسطينية القضية المركزية في العالم العربي منذ أن كانت معظم الأقطار العربية تحت الاستعمار الأوربي تخوض معركة استقلالها، مما اشغل الشعوب العربية في الدفاع عن أرض فلسطين، إلا أن العرب ربطوا بين ما كان يحدث فيها وبين ما يحدث في أقطارهم على أساس وحدة التحدي والمصير، وقد استغل اليهود المجازر المزعومة المرتكبة في حقهم للضغط على بريطانيا وتذكيرها بوعد بلفور لينفذوا مخططاتهم، ولقد احتل التحدي الصهيوني أهمية كبيرة في الفكر العربي حيث

اعتُبر حل القضية الفلسطينية مسؤولية الأمة العربية قاطبة.

إن تتبع المشروع الصـهيوني العالمي لا يترك مجـالا للشك في وجود رؤيا صـــهيونية تجاه الشرق الأوسط ارتبطت دوما بقوى عالمية ذات مصالح خاصة في البلاد العربية ، سواء باستخدام الصهاينة لهذه القوى أو العكس، فبمبادرته أم بدعوته كان الطرف الصهيوني دوما حاضرا، فمن احتلال "نابليون بونابرت" لمصر وغزوه لفلسطين نهاية القرن الثامن عشر إلى البريطانيين و"وعد بلفور"، فإذا كان ذلك في مراحل سابقة، فهل سعت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الإدارة اليمينية المؤمنة بالوعود الدينية؛ لمناصرة الصهيونية العالمية بالتنظير لمشروع الشرق الأوسط الكبير؟ وهل تسير ادارة "ترامب" الحالية من خلال صفقة القرن الى تنفيذ ذلك على أرض الواقع؟

ان مثل هذه الاشكالية تقتضي صياغة الفرضيات التالية:

- يتأسس الترابط العضوي بين الغرب الحضاري والصهيونية من حيث وحدة الموقف تجاه التكامل العربي فكلما تعثر البناء الديمقراطي في المنطقة كلما هيمنت دولة الاحتلال وحلفاؤها الغربيين، وهاذا التعثر هو السمة البارزة اليوم لطرح الاتفاق النهائي في ظل تعدد الصراعات في المنطقة العربية بعد ما عرف بالربيع العربي فأمام الصراعات المتعددة لم يعد الصراع العربي– الإسرائيلي أولوية الاجماع عربيا.
- لا تقتصر الشرق أوسطية على علاقة ثنائية بين "العالم العربي–الإسلامي" من جانب و"العالم الغربي– المسيحي– اليهودي" بصفته كلا لا يتجزأ من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة "ثلاثية" تشمل في آن واحد "العالم العربي– الإسلامي" و"العالم الغربي" و"العالم اليهودي– الصهيوني".
- تتقاطع الاستراتيجيتين الصهيونية والغربية تجاه الشرق الاوسط في اقامة نظام شرق أوسطي يبتعد عن الاستخدام المباشر لقوة السلاح كمدخل للهيمنة الغربية من جهة وإقامة إسرائيل الكبرى من جهة أخرى ليستبدل منطلق السلاح بأسس اقتصادية فالسلام والتعاون الاقتصادي كفيلان بتحقيق أمن إسرائيل من خلال بناء بنية تحتية ومشاريع اقتصادية تعزز التحالف مع النظم العربية.

تعتمد هذه الدراسة أساسا على منهج دراسة المناطق (Area studies) هو منهج مركب يقترب من منهج دراسة الحالة، وهو يركز على المناطق ذات الخصائص المشتركة حضاريا وتاريخيا وثقافيا واقتصاديا، ويقوم هذا المنهج على الدراسة العلمية النظرية والامبريقية بتوظيف التخصصات المختلفة مثل علم السياسة والاقتصاد والاجتماع، بحيث تتضافر الجهود وتتركب في وصف وتشخيص وتقصي أوضاع تلك المناطق وأهميتها ودورها والتنبؤات بشأنها، هكذا تقع دراسة الشرق الاوسط ضمن اختصاص هذا المنهج.

1– بين العرب والدولة العبرية؛ هل هو صراع صفري؟

تؤمن الدولة العبرية ومنظريها بضرورة التـحكم في الدول والمجتمعات العربية ؛ والعمل على بقائها

في دائرة التخــلف والتــشتت واستمــرارية التقسيم؛ ويدعم هذا التصور الوقائي المخاوف التي أشار إليها "شمعون بيريس" من وصول العرب الى نظم حرة في قوله[4]:

"في المجتمعات التي تفتقر إلى بنى عصرية وتوزيع منطقي للثروة الوطنية ومستوى لائق للحياة قد لا تشكل الديمقراطية على النمط الغربي البديل الأنسب عن الحكم الفردي..فالأرجح أن الناس في الأجواء الديمقراطية عادة ما تميل إلى التطرف الديني".

ويمكن تلخيص موقف الصهيونية وحلفاؤها الغربيين من الوحدة والحرية عربيا في النقاط التالية :

- الترابط العضوي بين الإستعمار الأوربي والصهيونية من حيث وحدة الموقف تجاه الوحدة والتكامل العربي.
- الشعور الديني بتفوق اليهود على العرب، وبحقهم التاريخي والتراثي بإقامة إسرائيل من دون النظر إلى انعكاسات ذلك على العرب وعلى رقيهم.
- تعارض الأهداف القومية العربية مع الأهداف القومية اليهودية ونذكر ما جاء على لسان "نجيب عازوري" في كتابه "يقظة الأمة العربية" حيث يقول[5]:

"هناك حدثان هامان من طبيعة واحدة ، ولكنهما يقعان على طرفي نقيض ، هما يقظة الأمة العربية وسعي اليهود الخفي لاستعادة ملك إسرائيل القديم على نطاق أوسع، إن مصير هاتين الحركتين هو الصراع المستمر حتى تتغلب الواحدة منهما على الأخرى، ومصير العالم كله منوط بالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متعارضين".

- اعتقاد الدولة العبرية أنّ توحُّد العرب وإقامتهم لحكم ديمقراطي يشكل خطرا على وجودها واستمرارها؛ ولهذا وقفت ضد جميع المشاريع الوحدوية العربية.
- استغلال الدولة العبرية للأقليات القومية والطائفية في العالم العربي من أجل خلق تناقضات بينها وبين الأمة العربية لاستدامة حالة عدم الاستقرار والصراعات؛ ومن هنا فقد أسهمت الممارسات الصهيونية ضد الشعوب العربية؛ في خلق وعي قومي لدى المواطن العربي بأن الخطر الصهيوني ليس موجها ضد الشعب الفلسطيني فقط بل هو موجه ضد الأمة بكاملها[6].

من هنا فإن الوجود الإسرائيلي يتناقض حتميا ونهائيا مع الوجود العربي وأن الصراع العربي–الإسرائيلي ليس صراعا من أجل فلسطين فقط؛ بل من أجل بقاء الإنسان العربي، فهو ليس "بصراع حدود بل صراع وجود" ونهايته صفرية لا محالة، لكن التسوية السلمية التي بدأت منذ التوقيع على اتفاقات "كامب ديفيد" (17 سبتمبر 1978) بين مصر والدولة العبرية؛ مرورا بمؤتمر مدريد العام (نوفمبر 1991) فرضت وقائع جديدة على قضية التحديات التي تواجهها الأمة العربية[7].

1.1- فلسطين في معادلة الشرق الاوسط:

فلسطين هي لب القضية المركزية الامة؛ انها تجســّد جوهر الصراع العربي–الصــهيوني ومنتهاه

ومرتكز الوجود العربي لمفهوم التحرر والاستقلال والنهوض، وما الاستيطان الصهيوني الا رؤية فكرية صهيونية في الموروث الفكري اليهودي المتصهين، انطلاقا من كون الصهيونية حركة سياسية عنصرية فكرية ودينية استعمارية وعدوانية واستيطانية تقوم على استئصال الشعب العربي الفلسطيني من أرضه لتحتلها، وتوطن اليهود محله[8]، هذا وتعتبر تطورات هذا الصراع الذي تمثّل فلسطين أهم ساحاته والقدس مركزه أحد القضايا المركزية التي تشغل بال الرأي العام والنخبة الأكاديمية والسياسية المهتمة بالقضية منذ فترة بعيدة.

مع إعلان تأسيس الدولة العبرية على الأرض العربية في فلسطين في 14ماي 1948م فإن "الشرق أوسطية" أسست إلى جانب مركزيتها الأوربية الارتباط لعلاقة العرب بالكيان الصهيوني، وفي ذلك يقول المفكر المصري "محمد سيد أحمد"[9]:

"الشرق أوسطية في أبعادها التاريخية، لا تقتصر على علاقة ثنائية بين العالم العربي–الإسلامي من جانب والعالم الغربي– المسيحي– اليهودي بصفته كلا لا يتجزأ من الجانب الآخر، وإنما هي علاقة "ثلاثية" تشمل ثلاثة أضلاع في آن واحد: العالم العربي– الإسلامي والعالم الغربي، والعالم اليهودي– الصهيوني. ونخطئ كثيرًا لو ضممنا العالم اليهودي– الصهيوني إلى العالم الغربي على وجه الإطلاق دون إدراك أن هناك أوجه تمايز وتباين في الرؤية والهدف والإستراتيجية بينهما، كثيرًا ما يغفلها العرب وهم مخطئون ويسيئون إلى أنفسهم، ومما تجدر تسجيله أن لإسرائيل رؤيتها الخاصة في هذا الصدد"،نفهم من ذلك أن مفهوم المنطقة الشرق أوسطية خضع إلى التغير المستمر بإدخال وتعديل مساحتها وحيزها كل مرة بما يخدم المصالح الغربية، معنى ذلك أن "الشرق الأوسط" هو تعبير عن منطقة "ذات جغرافيا متغيرة".

هكذا صار معلوما أن مصطلح "الشرق الأوسط" هو أكثر من مصطلح جغرافي، فهو مصطلح سياسي واقتصادي، يضم بين جناحيه أقواما من عروق عدّة ؛عربية وتركية وفارسية، ومن أديان مختلفة؛ إسلامية ومسيحية ويهودية، انه يشكل المجال الذي تلتقي فيه قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا، ويضم البحار:المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي ،كما يتحكم بأهم المضايق في العالم: هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور، الدردنيل، وتروي أراضيه أنهار مهمة كدجلة والفرات والنيل والأردن، وهو موطن الحضارات القديمة ومهد الأديان السماوية ويضم فوق ذلك كله أكبر ثروة نفطية في العالم[10].

2.1– مكانة الدولة العبرية في النظام الشرق أوسطي وأسسه الاقتصادية:

لا خلاف في اعتبار مجال الشرق الأوسط يضم بين جناحيه الدولة العبرية باعتبارها قائمة على الأرض العربية المحتلة، لكن المراد بحثه هو سبل استغلال هذا الكيان للجغرافيا بغية تحقيق غاياته ، فمن

التوجهات التي ظهرت في تسعينيات القرن الماضي داخل الكيان الصهيوني تجاه فكرة قيام نظام الشرق أوسطي نجد تصورا يبتعد عن الاستخدام المباشر للقوة كمدخل للهيمنة وهو ما يبرز في كتاب "شمعون بيريس" "الشرق الأوسط الجديد"، اذ يرى أن إقامة إسرائيل الكبرى بقوة السلاح بات مستحيلا، لهذا يٌنطلق لإقامتها على أسس اقتصادية تجعل الدولة العبرية قوة اقتصادية كبرى بقيادتها لاقتصاد المنطقة وابتلاع ثرواتها المادية، فالسلام والتعاون الاقتصادي كفيلان بتحقيق أمن إسرائيل من خلال بناء بنية تحتية ومشاريع اقتصادية تعزز التحالف مع النظم العربية[11].

غير أن فكرة مكانة الدولة العبرية في نظام الشرق أوسطية وأسسه الاقتصادية تعود إرهاصاتها إلى معهد "السلام من أجل الشرق الأوسط"، الذي أنشئ بعد عدوان جوان 1967، حيث أعلن أن الهدف من تأسيسه هو إقامة أشكال من التعاون الاقتصادي بين الكيان الصهيوني والبلاد العربية المنهزمة، كمقدمة لإنهاء حالة الحرب بتشكيل العلاقات التجارية لقاعدة السلام مع العرب[12].

هكذا ورغم اختلاق الوسائل والأساليب بين التوجهات الداخلية للصهيونية، فالعقل الصهيوني هو ذاته في النهاية، والهدف المنشود هو إقامة إسرائيل الكبرى ، سواء بإبادة العرب عسكريا أو إخضاعهم اقتصاديا ،"فشمعون بيريس" المعارض للخيار العسكري ظاهريا هو من أشرف على بناء القدرات النووية للدولة العبرية، واعترف بصراحة أنها صنعت السلاح النووي لابتزاز العرب وردعهم قائلا: "لقد بنيتُ ديمونا من أجل الوصول إلى أوسلو..." فحيث يوجد الخيار النووي يتحقق التفوّق الكاسح على الخصم[13].

2- ادارة بوش الابن ومشروع الشرق الاوسط الكبير:

إن فكرة اعادة ترتيب الشرق الأوسط وفق مفهوم مستشار الأمن القومي الأميركي السابق "مارتن أندك" تعني: "إعادة هيكلة هذه المنطقة على بنى جديدة، أي إقامة نظام التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يرتكز على اعتبارات التقارب الجغرافي والتعاون المشترك على مختلف الأصعدة"، فالمصلحة الأمريكية تستهدف مواجهة مشروع العرب الحضاري المستقل المحتمل وإضعاف المرتكزات السياسية والاجتماعية والثقافية للنظام العربي، وذلك من خلال إلغاء مقاطعة الدولة العبرية وتدعيم قدراتها السياسية والعسكرية وفتح الأبواب أمام نموذج الغرب الرأسمالي بأفكاره وقيمه وإعادة ترتيب التوازنات الإقليمية في المنطقة وبما يضمن دمج الكيان الصهيوني فيها وإنهاء الصراع القائم بإقامة علاقات "عربية–إسرائيلية" في إطار مشروعات شرق أوسطية مشتركة، وتلك عقيدة امريكية راسخة، لقد أقر الرئيس "أوباما" في كلمته في 29 ماي 2011 [14]:

"على مدى عقودٍ من الزمن انتهجت الولايات المتحدة العمل على مجموعة من المصالح الجوهرية في المنطقة، هي مكافحة الإرهاب ووقف انتشار الأسلحة النووية؛ وضمان حرية حركة التجارة؛ وضمان أمن المنطقة؛ والذود عن أمن إسرائيل والسعي لسلام عربي إسرائيلي".

إذا عدنا للسنوات القليلة التي سبقت الربيع العربي وبالضبط للعام 2004م فانه يمتكن اعتبار

"مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي جاء تحت مطلب الإصلاح قد سعى لفرض التغيير لصالح الإدارة الأمريكية بما يضمن المصالح الغربية وفق نظرة إستراتيجية ذكية، فلنتساءل كيف لكل من نشر الحرية والحكم والصالح من جهة وبناء مجتمع المعرفة وتحقيق إقلاع اقتصادي–وهي حقا مطالب ملحة من داخل المجتمعات العربية –كيف يمكن لها أن تكون مدخلا لوصول المنطقة العربية إلى ديمقراطية محرفة الغرض منها ضمان المصالح الغربية دون أن تعكس هذه الديمقراطية التطلعات الحقيقية للشعوب العربية؟

1.2- دفع للديمقراطية أم للفوضى الخلاقة ؟

إن المبادرة الإصلاحية الأمريكية لم تهدف لخدمة العرب بقدر خدمة مصالحها ومصالح الدولة العبرية، فتحقيق هذه المصالح يمر عن طريق إعادة هيكلة وبناء المنطقة حسب نظرة إستراتيجية، إن هذه الخطة تستدعي القيام بعملية تفكيك ثم إعادة التركيب لكن بما يضمن انعدام التوتر والانفجار في المستقبل، وهذه العملية تقتضي النظر بدقة في النقاط التي جاء بها المشروع من حيث أنها المنطلقات التي استغلتها صفقة القرن التي اعلنها الرئيس"دونالد ترامب".

في هذا السياق العام ترى الباحثة "نورا بن سهيل" في دراسة أعدتها "مؤسسة راند" الأميركية بعنوان "مستقبل المحيط الأمني في الشرق الأوسط" أن الموقف الأميركي من دعم التحول الديمقراطي في الدول العربية يحكمه عامل المصلحة في الأجلين القصير والطويل:

- **في الأجل الطويل:** يعتبر التحول الديمقراطي مصلحة أميركية لأنه يحقق الاستقرار ويحد من الصراعات ،نظراً إلى أن الدول الديمقراطية أقل ميلاً للتورط في صراعات مع دول مجاورة وأكثر استعداداً للسلام، فيما تكون الدول غير الديمقراطية أكثر استعداداً لشن الحرب.
- **في الأجل القصير:** يعد التحول الديمقراطي ضارا بالمصالح الأميركية، ويزيد من عدم الاستقرار الداخلي في الدول العربية ويهدد الاستقرار الإقليمي، ويزيد من حدة المشاعر العدائية تجاه الولايات المتحدة، وقد يسمح بوصول جماعات معادية للمصالح الأميركية إلى الحكم، ويؤثر سلباً في استعداد الحكومات للتعاون الأمني مع الولايات المتحدة، وقد ينعكس سلباً على المصالح الأميركية في المنطقة ومن بينها مصالح الدولة العبرية في السلام.

هكذا نجد أن النظم العربية ووفق معيار الديمقراطية والحكم الصالح هي نظم متخلفة غير صالحة ومعادية لتطلعات شعوبها، وهو الأمر الذي سيؤدي إلى قيام الشعوب عاجلا أم أجلا إلى التمرد والانقلاب الاجتماعي والسياسي على هذه النظم، مما قد يضر بالمصالح الأمريكية ، وبعد أن دلّت المؤشرات على ضرورة التغيير وحتميته صار لزاما على الإدارة الأمريكية التحكم في مساره قبل وقوعه، ولذلك يأتي مشروع "الشرق الأوسط الكبير" في إطار تركيب جديد على المستويات السياسية والأيديولوجية والجغرافية لضمان بقاء أو وصول نخب للحكم تكون متحالفة مع المصالح الأمريكية وأكثر مرونة مع التطبيع، لذلك

سيتم العمل على عدة مستويات :

على الصعيد السياسي: كنتيجة للإصـلاح أو القوة يتم إدخال نظم سياســية متناقــضة مع طبيعة النظام السياسي العربي –تبني الفيدرالية أو قيام دول طائفية– وحتى إمكانية حكم الحركات الإسلامية ذات التوجهات الليبرالية، تزامنا مع ذلك سيكون لتقديم الجغرافيا على حساب التاريخ كسياسة مستترة خلف مشروع "الشرق الأوسط الكبير" أثر سلبي على العالم العربي فبدعوى الإصلاح سيتم تفكيك بنية المجتمع العربي ومحاولة إزالة الأمة العربية من خلال ابتداع أنظمة عربية بدون ملامح أو شخصية، تلغي خصوصيات الشعوب التاريخية والحضارية، مع تفكيك البنية الفكرية العربية الإسلامية في فك الارتباط ما بين العروبة والإسلام، وثم فسخ كل على حدة من خلال إدخال عناصر ومجتمعات في نسيج المنطقة، لا هي عربية في بعضها ولا هي إسلامية ككيان الدولة العبرية فتفقدها شخصيتها، مع تمييع حالة الصراع العربي الإسرائيلي، والعمل على تفعيل دور الكيان الصهيوني في إدارة المنطقة باعتباره الأكثر تقدما وفي أكثر من مجال.

على الصعيد الاقتصادي: إذا كان الهدف المعلن من خلال توسيع الفرص الاقتصادية ذو مظهر إنساني، فان الحقيقة المترتبة عليه هي تعميم نمط الإنتاج والاستهلاك الرأسمالي وتوسيعه وحل أزماته، عن طريق زيادة عدد المستهلكين العالميين القادرين على الشراء سلعه ومنتجاته مما يزيد في أرباحه وتوسيع السوق العالمية[15]، إن قيام سوق شرق أوسطية –مقابل سوق عربية– سيؤدي إلى المزيد من التوسع في توزيع النفوذ والهيمنة بين التكتلات الاقتصادية العملاقة، مع الاحتفاظ بالمركز الأول عالميا للولايات المتحدة الأميركية بحكم ما تستأثر به من تفوق مطلق على المنطقة العربية، وفي هذا السياق التحليلي يمكن فهم تسريب الأوروبيين لمشروع الشرق الأوسط الكبير للصحافة العالمية في محاولة إحراج الولايات المتحدة الأميركية، أما من الناحية الإقليمية فسيكون المركز الأول للكيان الصهيوني باعتباره يحتل الصدارة في مؤشرات التنمية في المنطقة[16].

في هذا الإطار التخطيطي تتلاقى المصالح الأمريكية والصهيونية في إعادة صياغة خريطة المنطقة عبر طرح صيغة ملائمة لإدخال الدولة العبرية في "منطقة ينزع عنها مواصفات الجغرافيا التاريخية وسمات التاريخ الحضاري والثقافي، ويشدد فيها على الجغرافيا الاقتصادية المعاصرة في نظام السوق العالمية ، ليخلق فيها نواة سوق شرق أوسطية تتوسع بالتدريج انطلاقًا من الكيان الصهيوني كنواة ودوره كقوة جاذبة ومهيمنة اقتصاديا وتكنولوجيا وأمنيا ومدنيا"[17]، وهذا الطرح ليس بالجديد فقد قدمه "بنيامين نتنياهو" في كتابه "مكان تحت الشمس"، أما "شيمون بيريس" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" فقد أشار إلى أهمية الجانب الاقتصادي في أكثر من موضع ،على سبيل المثال يقول[18]:

"التنمية الاقتــصادية والاجتماعية أضحت المعيار الأساسي للديــمقراطية الناجحة في الشرق الأوسط، حيث يوجد 60% من المصادر النــفطية العالمية ، كما أن الــشرق الأوسط يمثل سوقا هائلة

محتملة، ونجاحه إنما يفتح فرصا لا حدود لها في المنطقة".

لكن التركيز على الجوانب الاقتـــصادية في الفكر الصـــهيوني ليس وليد اللحظة فقد كتب من قبل "تيودور هرتسل" عام 1897 في يومياته[19]:

"يجب قيام كومنولث شرق أوسطي، يكون لدولة اليهود فيه شأن قيادي فاعل، ودور اقتصادي قائد، وتكون المركز لجلب الاستثمارات والبحث العلمي والخبرة الفنية".

إن الاطلاع على كتابات الاسرائليين أمثال "بيريس" و"نتنياهو" يظهر عقدة التفوق حيث يتم تقديم الدولة العبرية كدولة متقدمة مصنعة وسط محيط من التخلف العربي، ودولة ديمقراطية بين نظم دكتاتورية، وقوة عسكرية رادعة أمام التفوق العددي للعرب.

2.2- الاسرة الاقليمية وتوسيع الفرص الاقتصادية من منظور إسرائيلي-أمريكي؛ وحدة التصور وتطابق الأفكار:

إن المقارنة بين ما جاء في نص المشروع الأمريكي عام 2004 وبين ما كتبه "شمعون بيريس" في كتابه "الشرق الأوسط الجديد" بعد توليه حقيبة الخارجية في حكومة "إسحاق رابين" عام 1992؛ يكشف تطابقا مذهلا بين أفكار الجانبين، فبعد أن ينظّر للسلام وما يخلقه من تعاون بين الدولة العبرية والدول العربية وبين هذه الأخيرة نفسها بما "سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيدلوجي" يذكر "بيريس" في مؤلفه أن هدف إسرائيل النهائي هو "خلق أسرة إقليمية من الأمم ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة" -وهو ما كان متوقعا حدوثه من خلال مشروع الإدارة الأمريكية- سيتم ذلك حسبه عن طريق تحقيق عوامل جوهرية هي[20]:

- إشاعة الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي؛ فالشرق الأوسط "يحتاج إلى الديمقراطية حاجة الكائن البشري للأوكسجين" وهو ما جاء في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" تحت عنوان تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح؛
- التركيز على الجانب الاقتصادي؛ عن طريق تعاون إقليمي وهو ما جاء في المشروع الإدارة الأمريكية تحت عنوان "توسيع الفرص الاقتصادية"؛
- تحقيق الأمن القومي ؛وهو نتيجة أو محصلة تصب لصالح الدولة العبرية في كلا النصين، وذلك عن طريق إبعاد ما يسميه "بيريس" بالأصولية "التي تشق طريقها سريعا وعميقا في كل بلد عربي".

تتحقق المحصلة المشار إليها بتضافر العامل السياسي والاقتصادي، فعلى المستوى السياسي لا بد من إشاعة الديمقراطية التي تتعدى كونها مجرد عملية لحفظ الحريات الشخصية والمدنية،بل يجب أن تصب في الصالح الإسرائيلي بأن تكون أيضا "هيئة رقابة تحرس السلام وتعمل على تبديد العوامل الكامنة وراء التحريض الأصولي"[21]، ويتحـقق البعد الاقتصادي بواسطة "إنشاء منظمة تعاون إقليمية تتحرك على

قاعدة فوق قومية كرد وحيد على الأصولية"[22].

يتكرر الحديث عن الأصـــولية عند "بيريس" بشكل ملفت للانتـــباه، هكذا يبدو تخوفه الواضـح من انتقال تركيز العرب إلى الجانب الديني ، مما يوحي أن الدين الإسلامي أكثر تهديدا للدولة العبرية من القومية العربية المعبرة عن "إرادة الأمة العربية في التحرر الوطني والقومي والوحدة والحداثة والتقدم"[23] (وهو ما يخلق افضل مدعاة للتدخل في سورية في حال استبدال البعث بنظم اصولية متشددة قد تصل الى الحكم بدعوى الثورة وبدعم خارجي ربما!) يبدو هذا واضحا بالتمعن والمقارنة في النتائج التي حققتها الدول العربية في حروبها مع العدو الإسرائيلي ؛وبين ما حققته المقاومة الإسلامية في فلسطين المحتلة ولبنان كآخر شكل من أشكال الرد العربي ،مما يجعلها ربما خط الدفاع الأخير للأمة تجاه الأطماع الصهيونية، يقول "شمعون بيريس" متظاهرا[24]:

ما من احد يستطيع أن يفهم الحضارة العربية على نحو كامل ما لم يأخذ في الحسبان ما أسهمت به الثقافة الإسلامية...أما الآن وفي ظل لجوء العديدين إلى الأصولية نشهد حركة إسلامية تسعى إلى مناهضة الفتح والثقافة الغربية ...وتدعو إلى استخدام القوة لإقامة جمهورية إسلامية سلطوية قمعية على النمط الإيراني".

ويكتب في موضع آخر[25]:

"حضور الأصولية وهي حركة مناهضة للديمقراطية في الجوهر حتى حين تستخدم شعارات ديمقراطية ،يزيد في صعوبة إدخال العمليات الديمقراطية".

فإذا كانت الإدارة الأمريكية تسعى لفرض الديمقراطية من الخارج ومن ورائها الدولة العبرية التي تريد سلام من جانب واحد –الجانب العربي– فان التحدي الداخلي الأكبر قد ينبع من الحركات الإسلامية التي قد تصل الى الحكم عاجلا أم اجلا ، وهو ما يعبر عنه "شمعون بيريس" هنا، وهو ما تنبهت إليه مراكز الأبحاث الأمريكية التي أوصت بدعم حركات "الإسلام السياسي" ذات التوجه الليبرالي*.

3– إدارة أوباما وإعادة بناء علاقات السيطرة شبه الاستعمارية:

يمكن عد لحظة وصول الرئيس "باراك أوباما" للرئاسة العام 2009 ورفعه شعار التغيير منذ حملته الانتخابية للرئاسة الأمريكية في عام 2008؛ بداية جديدة لتجسيد التغيير في البلاد العربية، إلا ان هذه المرحلة بدورها بنيت على خلفية سادت غربيا منذ نهاية الحرب الباردة وبنيت دوما على اهتمام الولايات المتحدة لضمان أمن الدولة العبرية وتسيُّدها على المنطقة، لقد شهد التنظير السياسي في عهد الإدارة الامريكية الجديدة تنفيذا واضحا على الأرض عبر آليات وبرامج وخطط أحدثت التغيير وكأنه "لعبة دومينو"[26] مترابطة في المنطقة ومستترة وراء ظواهر عالمية وظروف داخلية؛ تضافرت تداخلاتها ليصنع سياقها التغيير في المنطقة العربية، ومن اللافت للانتباه أن بعض الخبراء والمثقفين أقروا أن "برنامج الديمقراطية" الخاص بالرئيس الاسبق "بوش الابن" أنه هو من زرع بذور التغيير عندما جعل قضيّة الديمقراطية والحرية في الشرق الأوسط إحدى

أولويات الأمن القومي الأميركي[27]، فقد كتب "إليوت أبرامز" مساعد "بوش" السابق لشؤون الأمن القومي في الشرق الأوسط في الأميركية في صحيفة الواشنطن بوست[28] :

"إن الثورة في تونس وموجة التظاهرات العملاقة في مصر والمسيرات الأخيرة في اليمن تثبت بوضوح أنّ بوش كان محقا"؛

كما كتب الصحفي "تشارلز كراوثمر" المحسوب على المحافظين الجدد:

"اليوم، يدعم الجميع من دون استثناء برنامج الحرية ، بالطبع، لم يدعمها بالأمس سوى جورج بوش وتوني بلير وعصبة من المحافظين الجدد الذين يملكون طاقة استثنائية خلاقة ، إذ تحدوا المفهوم السائد عن الوضع الاستثنائي للعرب".

إن مخاطر فشل الحراك العربي وعمليات الاصلاح الديمقراطي في الاقطار العربية تعد لحظة حاسمة لن تكون دون أثر في الغد العربي، فغرق الامة العربية بعد مراحل التسلط في مرحلة من الفوضى والخراب ؛ ان لم يكن مدخلا لإنهاء الوجود العربي الحضاري المستقل، فانه سيبقى في كل الأحوال من مداخل الاستبداد الجديد ، فالإدارة الأمريكية السابقة والحالية هدفت إلى إعادة بناء وترسيخ قواعد "النظام الشرق أوسطي" شبه الاستعماري الذي يشكل جزءا تابعا للنظام الغربي منذ الحرب العالمية الثانية، ويشكل هذا التدخل أيضا الوسيلة المثلى لقطع الطريق على أي تحول حقيقي نحو ديمقراطية تضمن تقرير المجتمعات العربية لمصيرها من دون ضغوط ولا تدخلات أجنبية ، فالمصير العربي الحر سيكون حتما ضد الممارسات الغربية. والدخول الفعلي في هذه المرحلة يعني الحفاظ على نظام التدخلات الأجنبية التي طبعت مصير العالم العربي وحددت اتجاهات تطور نظمه، وعمليات استتباع نخبه في الوقت نفسه خلال العقود الطويلة الماضية بعد انقضاء حقبة التحرر من السيطرة الاستعمارية.

وفقا لما تقدم نجد أن تطلعات ومطالب الإصلاح المرفوعة من المجتمعات العربية قد تستخدم ضدها كمداخل لفرض السيطرة الأمريكية بواسطة طريقة إستراتيجية استباقية تهدف لتحريف هذه المطالب عن معناها الحقيقي وتشكل بها نوعا جديدا من الاستبداد ترزح تحته المنطقة، سيتطلب ذلك وقتا لكنه سيوصل الأمة إلى حالة اغتراب كامل، والى تفكك في البنية الاجتماعية من خلال أفكار ومطالب في ظاهرها ليست مستحدثة بل هي جزء أساسي من أفكار وأطروحات القوى السياسية العربية والأنساق الاجتماعية الأخرى مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم الصالح والتنمية الشاملة وإصلاح نظم التعليم وفرص العمل والاستثمار والنمو الاقتصادي وقضايا المرأة ودورها اضافة للإصلاح القانوني والقضائي وتطوير نظم المعلومات والاتصـــالات ودعم المـــجتمع المدني وتقديم الـــعون لإرساء اقتـــصاد السوق...

4- ادارة ترامب والاتفاق النهائي؛ مصيدة السلام على طريق الازدهار:

"صفقة القرن" أو "الاتفاق النهائي" هو مقـترح وضعه الرئيس الأمريكي "دونالد ترمب" واعلنه مطلع

العام 2020 خلال مؤتمر صحفي في البيت الأبيض بحضور رئيس وزراء دولة الاحتلال "بنيامين نتنياهو"، لإنهاء الصراع الإسرائيلي–الفلسطيني وتعهدت دولة الاحتلال بالحد من النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية لمدة أربع سنوات وهي الفترة الممنوحة للجانب الفلسطيني كي يقر الدخول في مفاوضات مع الجانب الاسرائيلي لتطبيق الخطة وستكون للدولة الفلسطينية الموعودة عاصمة تحمل اسم "القدس" في مكان آخر خارج القدس التاريخية التي ستتوحد تحت السيادة الاسرائيلية كعاصمة لكيانها وستضم العاصمة الفلسطينية بعض الضواحي النائية من القدس الشرقية التي احتلتها اسرائيل عام 1967 [29].

لابد من التنبيه أن "صفقة القرن" التي طرحتها ادارة الرئيس "ترامب" تأتي في ظل ظرف خاص تم تحضيره على مدار السنوات السابقة والمتمثل في:

- تعدد الصراعات في المنطقة العربية بعد ما عرف بالربيع العربي فأمام الصراعات المتعددة والمتفاوتة التعقيد لم يعد الصراع العربي–الإسرائيلي أولوية الاجماع عربيا، خصوصا ان هذه الصراعات المستجدة مست خصوصا ما تبقى من محور الصمود والتحدي المتمثل في ليبيا وسوريا والعراق واليمن والجزائر ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تختلف مع حركة حماس اليوم وجمهورية اليمن، والتي أبرزت ضروره استمرار الوقوف ضد المخططات الإسرائيلية في المنطقة أعقاب إعلان الرئيس المصري محمد أنور السادات في 9 نوفمبر 1977 أمام مجلس الشعب المصري استعداده للتوجه إلى الكيان الصهيوني.
- توقف المفاوضات الفلسطينية–الإسرائيلية منذ عام 2014، فرغم أن فلسطين منحت مركز دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة مع اعلان الجمعية العامة العام 2014 سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني؛ الا أن الدولة العبرية علقت شهر أبريل من نفس السنة جولة المفاوضات التي بدأت العام 2013 عقب إعلان حكومة وطنية فلسطينية عن توافق الآراء، ليرافق ذلك جولة أخرى من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة شهر أوت[30].

1.4- وأد القضية؛ إنهاء حق اللجوء والدعم المادي مقابل الاستيلاء على القدس:

تهدف الوثيقة المفسرة للصفقة بشكل رئيس إلى توطين الفلسطينيين خارج الأراضي المحتلة في وطن بديل بما ينهي حق للاجئين الفلسطيني في العودة لأرضهم، "فلطالما اعتبرت الدولة العبرية قضية عودة اللاجئين الأداة الإستراتيجية المقابلة لعمليات التهجير والاستيطان ومصادرة الأراضي التي تتبعها ضد الفلسطينيين، وأنها تمثل بالفعل نقيضًا متكاملا للوجود الصهيوني بكل تعبيراته، وهي بذلك تتمتع بأهمية إستراتيجية خاصة لا بد من إنهائها الحاسم[31].

إضافة إلى ضمان استمرار السيطرة الإسرائيلية على معظم الضفة الغربية المحتلة منذ العام 1967 سيتم ضم الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية إلى الدولة العبرية مع بقاء مدينة القدس موحدة تحت سيادتها، وسيبقى الوضع كما هو بالنسبة للحرم الشريف في القدس وستواصل إسرائيل حماية

الأماكن المقدسة وضمان حرية العبادة للمسلمين وباقي الأديان ويحتفظ الأردن بموجب الخطة بمسؤولياته على المسجد الأقصى مثلما جاء في الفقرة الثانية من المادة التاسعة من معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية (26 أكتوبر 1994) التي تضمنت "تحترم إسرائيل الدور الحالي الخاص للأردن في الأماكن المقدسة الإسلامية في مدينة القدس"[32].

في طريق إسقاط حق العودة تدعي الوثيقة أن الصراع العربي الإسرائيلي خلق عددا متساويا تقريبا من اللاجئين الفلسطينيين واليهود وتؤكد أن اليهود الذين فروا من الدول العربية عانوا مثل نظرائهم الفلسطينيين! ويقصد "باللاجئين اليهود" أولائك الذين كانوا يعيشون في الدول العربية قبل إقامة الدولة العبرية العام 1948، تنص الوثيقة على ضرورة معالجة القضية: "والتعويض عن الأصول المفقودة ويجب تطبيق حل عادل ومنصف وواقعي لقضاياهم من خلال حل مناسب آلية دولية منفصلة عن اتفاق السلام الإسرائيلي الفلسطيني"[33]، من جهة أخرى تؤكد وثيقة "السلام على طريق الازدهار" على رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الراضي المحتلة مع إسقاط أي مطالب مستقبلية بالتعويض، والعرب "يتحملون مسؤولية أخلاقية لإدماج إخوانهم الفلسطينيين في بلادهم" حسب الوثيقة فكل لاجئ فلسطيني لا يتمتع بحقوق المواطنة في أي بلد أمامه ثلاثة خيارات[34]:

- العودة إلى الدولة الفلسطينية الجديدة تبعا لقدرات الدولة؛
- منحه حق الاستقرار في البلد الذي يقيم فيه بناء على موافقة البلد؛
- إدراجه ضمن برنامج توزيع اللاجئين الفلسطينيين على الدول الراغبة من منظمة التعاون الإسلامي بحيث تقبل كل دولة استيعاب خمسة آلاف لاجئ سنويا وعلى مدار عشرة أعوام.

تتأكد مرة أخرى مخاوف الكيان الصهيوني وحلفائه من عودة اللاجئين وقلب المعادلة الديمغرافية في فلسطين عموما والقدس خصوصا[35].

مرة أخرى يظهر الجانب الاقتصادي في الإستراتيجية الغربية الصهيونية تجاه المنطقة ، فمن ناحية أخرى تغري الإدارة الامريكية الفلسطينيين في حال قبولهم بتنفيذ الخطة التي تقع في 181 صفحة والتي نشرها البيت الأبيض على موقعه بعنوان "السلام على طريق الازدهار" بما يلي[36]:

- خلق مليون فرصة عمل جديدة مع خفض معدل الفقر إلى النصف، مما سيؤدي إلى رفع الناتج القومي الإجمالي للاقتصاد الفلسطيني؛
- توفير 50 مليار دولار للإنفاق في مشروعات للبنية التحتية والاستثمار على مدى 10 سنوات لكل من الدولة الفلسطينية وجيرانها الأردن ومصر ولبنان؛

الا أنه لن يسمح للدولة الفلسطينية انشاء أو تشغيل ميناء في غزة في المرحلة الأولى، وبدلاً من ذلك ستوفر اسرائيل عبر مينائي حيفا واشدود المنشآت الضرورية لاستيراد وتصدير السلع والمواد لصالح

الدولة الفلسيطينية خلال السنوات الخمس الاولى وبعدها يمكن للدولة الفلسطينية إقامة مرفأ في غزة بعد الوفاء بالمتطلبات الأمنية لدولة إسرائيل[37].

2.4- مفترق الطرق وافاق المستقبل بين أكذوبة السلام الشامل والدائم وصفرية الصراع:

رغم ادعاء إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وحلفاؤها من الأنظمة العربية بأن غايتها التوصل إلى حل شامل للصراع العربي–الإسرائيلي حيث غالبا ما يقصد بالسلام الشامل والدائم السلام المتوجه نحو تغيير حقيقي في بنية العلاقات بين الطرفين لإزالة أسباب التوتر؛ فيسود العدل ويرى الطرفان أن لهما مصلحة فيه، بينما السلام الجزئي سلام غير دائم لا يحاول تحقيق العدل من خلال إعادة صياغة بنية العلاقات، بل هو مجرد ترجمة لموازين القوى القائمة، لذا يقبله احد الطرفين إذعانا وليس اقتناعا ويظل يتحين الفرص لإعادة تعديل الموازين لصالحه، انه حالة من اللاحرب واللاسلم[38].

الا أن الملاحظ أن الصفقة ما هي الا محاولة من قبل الإدارة الامريكية ودولة الاحتلال لاستغلال الظروف التي تمر بها دول المنطقة العربية من طول أمد الصراع وغياب الأفق بغية التوصل إلى اتفاقية سلام يتنازل بموجبها العرب عما تبقى من الثوابت التي رفض المفاوض الفلسطيني سابقا التنازل عنها[39]، فما هذه المحاوله الا حلقة جديدة متوقعة في ظل الحلقات المتعاقبه للتغيير الوارد في مشروع الشرق الاوسط الكبير من خلال استمرار وحده التصور بين الاحتلال والهيمنة الامريكية في إستراتيجيته التي تعتمد على أولوية التطبيع مع الأنظمة العربية المتبقية، تحت مبرر بناء مقومات السلام، واستغلال الزمن وطول أمد المفاوضات في تغيير الواقع واستبداله بآخر يفرض في النهاية تصفية القضية لفلسطينية، وتجسيد ذلك كله في اتفاق نهائي يتناول مختلف القضايا، لأن تقسيم الاتفاق إلى مراحل قد يعيق تطبيع العلاقات مع إسرائيل والدول العربية.

كما يلاحظ أنه مع المحاولات المستمرة لدمج إسرائيل في المحيط العربي وتطبيع العلاقة معه فانه تبرز فكرة أساسية بشكل مستمر سواء في صفقة القرن العام 2020 او مفاوضات مدريد العام 1991 واتفاق أوسلو العام 1993 وهما الدفع نحو تبادل الأراضي بين الفلسطينيين والإسرائيليين رغم بطلان القاعدة في القانون الدولي ما دامت الارض التي تريد دوله الاحتلال مقايضتها بالاساس هي ارض فلسطينية احتلتها إسرائيل عن طريق الحرب ولا يتأسس لها فيها أي حق فكيف تقايضها؟[40].

الخاتمة

نستنتج أن ظهور "صفقة القرن" بعد "الشرق الأوسط الجديد" جاء كبديل لمطلب التسوية العادلة للقضية الفلسطينية الذي رفعته الجماهير العربية من قبل، فلقد واجهت الدول العربية منفردة إسرائيل في مرحلة التسوية –بعكس ما كانت تقوم به في مرحلة الصراع وهي مجتمعة– على حساب التزامها القومي والمواثيق المشتركة لإدارة الصراع مما أثر على الأمن القومي العربي وأحدث انقساما في الأمة العربية، هكذا يظهر التحول الكبير في القضية فبدلا من الدعوة إلى الوحدة العربية ظهر من يدعو إلى أن تصبح

إسرائيل جزءا من الشرق الأوسط وعلى ضرورة إقامة تعاون مشترك معها على حساب التعاون العربي والوحدة العربية!! وهو ما زاد من التحديات التي تواجه الأمة[41].

يمكن القول كذلك أن الصراع العربي–الإسرائيلي ساهم في عرقلة التطور السلمي للعالم العربي ، ففي بلدان المشرق على سبيل المثال مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن التي شهدت في الأربعينيات والخمسينيات على أقل تقدير تجارب ديمقراطية جنينية متفاوتة وناقصة؛ تعثرت بشكل واسع بالارتباط مع تطور الصراع العربي–الإسرائيلي وربط المنطقة بأحلاف عسكرية، ومضاعفة مصادرة الحريات والتضييق على المعارضة وانتهاك حقوق الإنسان ، وقد لعب الصراع العربي–الإسرائيلي دورًا كبيرًا في عرقلة النمو الديمقراطي في العالم العربي ليس في الماضي فحسب بل في الموجة الديمقراطية الجديدة التي شهدتها أواخر الثمانينات وأوائل التسعينيات أوربا الشرقية بانهيار الأنظمة الشمولية، ولم يكُن ذلك بمعزل عن القوى الدولية المتنفذة التي لم ترغب في إحداث التغيير المنشود حفاظًا على مصالحها الأساسية خصوصًا "حماية الدولة العبرية" ووضع اليد على منابع النفط وإحكام السيطرة على أسعاره وتجديد واستخدام القواعد العسكرية الإستراتيجية في المنطقة[42].

هكذا وإذا كانت الدولة العبرية واقعا لا بد من مواجهته ولا بد من التسليم بدوره في العمل على اجهاض التغيير في العالم العربي باتجاه التنمية وتحرير الارض والعقل؛ إلا أننا نؤكد أن العديد من الأنظمة العربية اتخذت من عملية مواجهة العدو الإسرائيلي وسيلة لتأجيل عملية الدمقرطة وإبعادها عن مقدمة أولوياتها ؛ بحجة أن تحرير الأرض هو الهدف الأكبر ولا بد أن يأتي قبل كل الاولويات والأهداف، وبالتالي جرى تأجيل قضية الديمقراطية وتحرير المشاركة السياسية ومقايضتها بشكل ضمني بهدف استكمال التحرير واسترجاع الأرض، وأهداف أخرى مثل التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

ختاما يتضح لنا أن المصلحة الصهيونية تتقاطع مع مصلحة الغرب الحضاري بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بمختلف اداراتها في اضعاف المنطقة العربية لتمكين الدولة العبرية كا تريده هذه الاخيرة لا كما يمكن ان تقود اليه اي تسوية سلمية قد تكون عادلة من منظور البعض ، كما تتضح لنا صفرية الصراع أولا من منطلق عدالة القضية الفلسطينية وغياب احقية الوجود الدولاتي للكيان الصهيوني على الارض العربية وثانيا من خلال الكشف عن حقيقة نوايا الأخر التي تبحث عن حل لنهائي متحيز لصالحها وليس لأي تسوية حقيقية.

الهوامش

1) عبد الوهاب المسيري ، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي، دمشق: دار الفكر، 2003، ص105.

2) انظر :حسن محمد، "الوطن العربي من التجزئة إلى التفتيت"، مجلة الباحث العربي، لندن: العدد13، 1999، ص30.

3) أحمد سعيد نوفل، احمد جمال الظاهر، الوطن العربي والتحديات المعاصرة، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2007، ص65.

4) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، (ترجمة محمد حلمي عبد الحفيظ)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص ص 37-38.

5) Nadjin Azoury, Le réveil de la nation arab , édition Paris , Paris : 1905, p.05.

6) أحمد سعيد نوفل، أحمد جمال الظاهر، المرجع سبق ذكره، ص 19.

7) عبد الوهاب الميسري، مرجع سبق ذكره ، ص166.

8) تيودور هرتزل، دولة اليهود، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1997، ص 12 ومابعدها.

9) محمد سيد أحمد، "الشرق أوسطية: الأبعاد السياسة والثقافية"، في: نادية مصطفى (محرر)، "مصر ومشروعات النظام الإقليمي الجديد في المنطقة"، أعمال المؤتمر السنوي العاشر للبحوث السياسية، القاهرة: 7-9 ديسمبر 1996، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، 1997،ص ص205-208.

10) أحمد عبد الرزاق العجاج، الشرق الأوسط الجديد: فوضى خلاقة أم خلق فوضى ؟!!، منشور على الرابط: https://www.zamanalwsl.net/news/PrinterFriendlyVersion/39233

11) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، (إسرائيل..المستوطن الصهيوني)، المجلد السابع ،(د غ)، ص391.

12) زبير سلطان قدوري ، السلام في المشروع الصهيوني؛ مصر نموذجاً ، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب ،2001، ص47.

13) انظر: خلف محمد الجراد ،الأبعاد الفكريّة والعلميّة – التقنيّة للصراع العربي –الصهيوني، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب،2000 ،ص129 وما بعدها.

14) مروان بشارة، "أهداف الولايات المتحدة واستراتيجياتها في العالم العربي"، مجلة سياسات عربية ، الامارات العربية المتحدة: المركز العربي لابحاث ودراسة السياسات، عدد 01، مارس 2013، ص ص02-03.

15) محمد سعيد طالب، "حروب الولايات المتحدة الأمريكية الاستباقية"، مجلة الفكر السياسي، دمشق، عدد 18 -19، ربيع/صيف 2003، ص83.

16) توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديد، دمشق:منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2004 ،ص ص199-200.

17) وجيه كوثراني، "الشرق أوسطية والتطبيع الثقافي مع إسرائيل: البعد التاريخي وإشكالات راهنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد 23، صيف 1995، ص9.

18) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، (ترجمة محمد حلمي عبد الحفيظ)، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994، ص ص38-39.

19) إنعام رعد، الصهيونية الشرق أوسطية والخطة المعاكسة، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 1997، ص62.

20) شمعون بيريس، المرجع السابق الذكر، ص62.

21) المرجع نفسه، ص65.

22) المرجع نفسه، ص63.

23) محمد سعيد طالب، "القومية العربية في مواجهة مرحلة العولمة"، مجلة الفكر السياسي، دمشق ،2006، عدد25، ص85.

24) شمعون بيريس، المرجع السابق الذكر، ص 67.

25) المرجع نفسه ، ص36.

* أوصت بعض الابحاث بضرورة تشجيع "حركات إسلامية ليبرالية" تكون اقرب إلى الغرب في حالة وصول "الإسلام السياسي" إلى السلطة، وهو ما كان معدا له قبل مرحلة الربيع العربي، ففي بداية سنة 2003 صدر للباحثة المختصة في الشؤون الإسلامية "شيريل بينارد" (Cheryl Benard) من قسم بحوث الأمن القومي في مؤسسة "راند" الأميركية المقربة من وزارة الدفاع الأمريكية دراسة تحت عنوان "إسلام حضاري ديمقراطي: شركاء وموارد وإستراتيجيات" "Civil Democratic Islam: Partners, Resources, and Strategies" حددت فيها مجموعة من النقاط تصب في أهمية إيجاد حلفاء إسلاميين لبناء الديمقراطية في المنطقة.

26) انظر: وائل محمد اسماعيل، "العالم العربي في مهب الريح: رؤية تشخيصية تحليلية في اليات التغيير"، مجلة السياسة الدولية ، العراق: الجامعة المستنصرية ، العدد 23، 2013.

27) مروان بشارة ، مرجع سبق ذكره ، ص13.

28) Charles Krauthammer, From freedom agenda to freedom doctrine, Washingtonpost, Thursday, February 10, 2011, In: http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2011/02/10/AR2011021005339.html

29) اذاعة bbc عربي ، صفقة القرن في سطور ، 2020/01/29، منشور على الرابط: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-51300005

30) الأمم المتحدة ، موجز لتاريخ القضية الفلسطينية ، منشور على الرابط: https://www.un.org/unispal/ar/history/

31) جواد الحمد، المشاريع الدولية لحل مشكلة الشتات واللاجئين الفلسطينيين، في كتاب: سلمان ابو سته (واخرون)، اللاجؤون الفلسطينيون في الوطن العربي الواقع والافاق، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص71.

32) عبد الله كنعان، القدس والهاشميون، عمان: منشورات اللجنة الملكية لشؤون القدس، 2011، ص ص 177-178.

33) Peace to Prosperity : A vision to improve the lives of the palastinian and Israeli people, whitehouse, January 2020 ,P31.

34) ibid,P36.

35) للتوسع أنظر: سفيان فوكة ،"اساليب الاستيطان الصهيوني في قلب المعادلة الديمغرافية في القدس"، مجلة البيان، الرياض، العدد319، جانفي 2014.

36) ibid,P04.

37) ibid,P27.

38) عبد الوهب المسيري ، مرجع سبق ذكره ، ص 560.

40) حكيم العمري ، "حقوق الشعب الفلسطيني في مشروع صفقة القرن"، مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، الجزائر، المجلد 4 ، العدد2، 2019 ، ص 2190.

39) المرجع نفسه ، ص 2192.

41) أحمد سعيد نوفل ، احمد جمال الظاهر، مرجع سبق ذكره ، ص23.

42) إسماعيل الشطي، مداخل الانتقال الى الديموقراطية في البلدان العربية، ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 240.